ورقة سياسات

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

راهن ومستقبل البحث العلمي في العراق
مقترح لتصور استراتيجي

محمد الربيعي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

راهن ومستقبل البحث العلمي في العراق - مقترح لتصور استراتيجي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث /الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة سياسات

الموضوع / التعليم والمجتمع

محمد الربيعي/ بروفسور ومستشار مهتم بالتعليم والبحث والتطوير، جامعة دبلن

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

مقدمة

أصبح البحث العلمي أحد المعايير الرئيسية لقياس تطور الدول ومستوى رفاهيتها، ولم تعد المؤشرات التقليدية كالدخل كافية في عصر العولمة. ففي الوقت الذي تزداد فيه الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم، تنخفض مستويات المعرفة في العراق، رغم تحقيق بعض التحسن في مؤشرات أخرى، مثل انخفاض الفقر، وزيادة متوسط دخل الفرد، والحد من وفيات الأطفال.

في ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة الملحة لتأهيل (الكوادر) التدريسية ورفع مستواها العلمي والإداري والتنظيمي، بما يتماشى مع التطورات التي تشهدها الجامعات العالمية. إلى جانب ذلك، هناك ضرورة لاستقطاب العقول العراقية المهاجرة للإسهام في بناء الوطن وتطوير البحث العلمي. يمثل العلماء العراقيون رصيداً كبيراً يمكن استثماره لإحداث نهضة علمية وتنموية في العراق خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، إذا ما تبنينا سياسات وخططاً استراتيجية دقيقة. وتتمثل هذه السياسات في إعادة تأهيل البحث العلمي وتعزيز مكانته في المجتمع العراقي، بحيث يصبح التفكير العلمي والقدرة على الإبداع جزءاً من نسيج المجتمع. كما ينبغي التركيز على بناء قاعدة علمية عراقية تُسهم في نقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا العالمية وتوطينها بما يخدم تطور البلاد.

وفي ضوء الأهداف العامة للتوجه العلمي المقترح في عراق اليوم والتي في صدارتها هدف تعزيز القدرات العراقية في العلوم والتكنولوجيات الحديثة ودورها في البناء والتنمية لبناء العراق، ودون توفر ومساهمة الكفاءات العلمية والتكنولوجية في الداخل والخارج، وهكذا فإن أي مشروع لإعداد استراتيجية شاملة للتنمية الوطنية في العلوم والتكنولوجيا لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

1- واقع البحث العلمي والتكنولوجي والتطوير من حيث عدد ومستويات القدرات العلمية في كل فرع من فروع المعرفة العلمية وما يمكن أن تقدمه مؤسسات البحث العلمي في الجامعات وخارجها كالمجمع العلمي العراقي والعلماء العراقيين خارج الوطن من مساهمات في تطوير وتنمية الاقتصاد العراقي وحل مشكلات البلد الصحية والزراعية وارتباطها بالتنمية وإثراء المعارف العلمية والتكنولوجية على الصعيد العالمي.

2- العلاقة الإدارية والعلمية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات الأخرى ودورهما في الإشراف على البحث العلمي وتطويره.

3- دور العلوم والتكنولوجيا في حل مشكلات التنمية وتوفير اختصاصيين ومستشارين. بالإضافة إلى عدد وحجم ونوعية البنى المؤسساتية العلمية كالجامعات ومراكز البحوث.

4- الامكانيات المالية المخصصة للتربية والتعليم الأساسي والعالي ونسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي.

سلبيات نظام البحث العلمي والدراسات العليا

1- لا توجد منظومة متكاملة لرسم سياسات البحث العلمي ومراقبة تنفيذها على صعيد العراق بأجمعه، ولا توجد استراتجيات على المدى القصير والطويل تحدد أهداف وأولويات وسياسات البحث العلمي والدراسات العليا.
2- تأسست في العهد السابق العديد من المراكز البحثية بصورة اعتباطية، وبناءً على اعتبارات شخصية ورغبات رئاسية ووساطات ومعارف شخصية لا تمت للبحث العلمي والحاجة العلمية والتكنولوجية بصلة.
3- تقتصر مهمات هيئة البحث العلمي ودائرة البحث والتطوير على وزارة التعليم العالي وليس من شأن اختصاصهما البحث العلمي والتطوير على صعيد العراق كله.
4- البحث العلمي أصبح وسيلة ارتزاق للترقية العلمية أو للحصول على شهادة عليا، لا يخضع لرقابة ويعتمد على الكمية ويفتقد الصدقية.
5- الدراسات العليا لم تعد وسيلة من وسائل تطوير البحث العلمي، وإنما وسيلة لمنح الشهادات، مما أدى إلى انتشار التزوير وسرقة نتائج منشورة، والادعاء بإجراء تجارب من المستحيل إجراؤها في ظل الظروف الفقيرة للمختبرات العلمية، وفي وقت انعدمت فيه تقريباً البعثات العلمية إلى الخارج بشكل كبير.
6- كثرة عدد الدراسات العليا بحيث أصبحت بالمئات وفي اختصاصات لا توجد حاجة ماسة إليها، مما أدى إلى تضخم عدد حملة الدكتوراه المحلية في الأقسام العلمية نتيجة عدم وجود مجالات عمل أخرى لهم في مؤسسات الدولة الأخرى، فأصبح البحث العلمي عملية مهنية أكثر من كونها أكاديمية.
7- نشوء دراسات عليا في جامعات فتية أو أهلية لم يكتمل فيها البناء الأكاديمي أو هيكليتها، ولم تتوفر فيها الأبنية والأجهزة اللازمة أو أدنى مستلزمات الدراسات العليا، مما

أدى إلى انتشار التزييف وبحوث سطحية تُعرف "مصانع الأوراق".

8- انتشار الفساد العلمي بكافة أشكاله بداخل منظومة العلم والبحث والابتكار.

9- لا توجد جهة مركزية مسؤولة عن تمويل البحث العلمي والتطوير، ولا ميزانية محددة ومدروسة للتمويل هذه الأنشطة.
10- عدم وجود تعاون حقيقي ونزيه مع جامعات الدول المتطورة والاشتراك في مشاريع تعاونية عالمية.
11- الانفصام الرهيب عن العلم العالمي ومتطلباته ومستوياته.

استراتيجية جديدة لتطوير البحث العلمي

يهدف هذا المشروع إلى طرح محاور استراتيجية جديدة لتطوير البحث العلمي في العراق، تهدف إلى بناء بيئة متكاملة تمكّن الجامعات والمؤسسات العلمية من تأسيس هيكلية متينة للبحث العلمي. ترتكز هذه الاستراتيجية على تطوير الأجهزة والبنى التحتية الحالية لتتلاءم مع التطورات العالمية في أساليب وأغراض البحث العلمي، مع الأخذ في الاعتبار التحديات المحلية مثل شح الموارد المالية وظروف العراق المرحلية.

تعتمد الاستراتيجية على تجاوز الاعتماد على نتائج أبحاث سطحية تُعرف بـ»مصانع الأوراق»، من خلال تبني برنامج جذري يتميز بالسرعة والمرونة والقابلية للتطوير المستمر، ليصبح قادراً على إحداث تأثير علمي وتنموي مستدام.

أهم مرتكزات هذه الاستراتيجية تشمل الأهداف التالية:

1- استحداث منظومة مالية متوازنة ومستقرة لتمويل البحث العلمي.

- لكي نضمن نجاح أي استراتيجية للبحث العلمي، لابد من توفير المخصصات المالية الكافية واستناداً لذلك، لابد للدولة من أن تقوم بتخصيص ميزانية منفصلة للبحث والابتكار وعلى اساسها يتم تمويل المشاريع العلمية الفائزة ضمن مسابقات وطنية لاختيار أفضل مشاريع البحث. هذا إضافة إلى ايجاد مصادر أخرى لتمويل البحث العلمي ومنها مصادر صناعية وخدمية وعالمية. والمصدر الأخير يعتبر من أهم المصادر في مرحلة فقر الامكانيات المحلية ويمكن الاعتماد عليه لتمويل مشاريع مشتركة مع مؤسسات جامعية أو بحثية أو شركات عالمية.

- تشكيل لجان تضم علماء وخبراء أجانب على صعيد الوزارة والجامعة والكلية والقسم تشرف على إدارة وتنظيم ومراجعة سياسة البحث العلمي وتقييم مواضيع البحث العلمي والإشراف على عملية صرف الأموال اللازمة ومعالجة ضعف وتخلف المردودية مما يتطلب من كل قسم وضع خطة عمل وبرنامج لدعم البحث العلمي في القسم واعتباره جزءاً لا يتجزأ من مهمات القسم الرئيسة. كما لابد من وضع آلية عمل جديدة لمراقبة مجريات البحث العلمي بما فيها تسجيل اعمال ونتائج البحوث بصورة رسمية، وتقديم الحوافز الملائمة للباحث النزيه والقسم الملتزم بالإجراءات العلمية الصحيحة وبحيث تعتمد على مبادئ التقييم العلمي العالمي وتكون مبادئها مختلفة عما هو موجود حالياً. كما يتم دعم التجديد والإبداع وتوفير الحوافز لمن يتبنون البحث والتطوير ويتجنبون الإنتاج عديم الفائدة والمفرط، ومكافأة المبدعين والعلماء الحقيقيين والنزيهيين، وتوفير فرص حقيقية لهم لتحقيق الرفاهية والتميز في المكانة الاجتماعية.
- تمويل البحث العلمي في الجامعات وغيرها يتم على أساس المنافسة والمفاضلة من حيث مستوى مشروع البحث وأهميته وتوفر البنى التحتية ومستوى الباحث.. الخ

2- تدريب وتأهيل قيادات فاعلة لتسيير وإدارة المؤسسات الوزارية والجامعية.

- يجب على الوزارة والجامعات وضع برنامج للتدريب الإداري والقيادي (للكوادر) الجامعية العليا ورؤساء الوحدات الإدارية. يوفر هذا البرنامج تطويرالقابليات واساليب تحقيق الأهداف ومراقبة الأداء كجزء من عملية التدريب المستمر والاتصال الدائم بين الهيئات العليا للجامعة والاستاذ والباحث ولتطوير الخبرة الإدارية والمالية للهيئات المختصة بالبحث العلمي للجامعات وصولاً إلى تغيير جذري في كيان نظام البحث العلمي بحيث يستجيب في أهدافه وبرامجه وطرائقه للمستجدات المعرفية بصورة مرنة ومن مقياس الجودة العلمية بالمقارنة مع المستويات العالمية.

- تحسين وتطوير سرعة وتأثير طرق صناعة القرار بحيث تصبح القرارات أكثر شفافية وصانعي القرار أكثر تعرضاً للمساءلة والمسؤولية.
- على الوزارة وضع خطة لمراجعة وتقييم الفعاليات الأكاديمية والأداء البحثي للجامعات والأساتذة بصورة مستقلة عن التقييم لغرض الترقية.

3- خلق أجواء علمية إيجابية لتنمية القابليات الابتكارية للأكاديميين.

- يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع تصور جديد يوازن بين حق الأستاذ في البحث العلمي ومتطلبات نجاحه. فالفرصة تُمنح للأستاذ عند توافر الفكرة المبتكرة، القابلية، التصور الواضح، المشروع المُخطط بعناية، والملاءمة بين الإمكانيات المالية للجامعة واحتياجات البحث.

-البحث العلمي هو جزء أساسي من مهام الأستاذ، لكن يجب ألا يكون إلزامياً في حال غياب الإمكانيات أو إذا لم يكن البحث يخدم أولويات الجامعة أو التنمية الاقتصادية. لذا، ينبغي أن يُنفذ البحث العلمي بمستوى عالمي يناسب المعايير الأكاديمية أو أن يتناول مشكلة آنية وملحة في الاقتصاد الوطني، بشرط أن تكون معالجتها عبر البحث العلمي هي الطريقة الأكثر كفاءة من حيث السرعة، البساطة، والتكلفة.
- توفير وسائل الاتصال المعرفي والإلكتروني بالعالم وتشجيع السفر لغرض الاشتراك في المؤتمرات الدولية أو لعقد الاجتماعات مع العلماء في مختلف أنحاء العالم، وذلك من خلال تخصيص ميزانية مستقلة لتمويل الرحلات العلمية.

4-تركيز مصادر البحث العلمي والإمكانات من بنى تحتية وتجهيزات وموارد بشرية في عدد أقل من المؤسسات العلمية.

- عند وضع ميزانية البحث العلمي، يجب تحديد الأولويات التي تتضمن بالضرورة بناء وصيانة مشاريع البحث في المواضيع الرائدة والمهمة للبلد واقتصاده، بالإضافة إلى ما يعزز قدرة العلم العراقي للوصول إلى المستوى العالمي. لذلك، تقع مسؤولية لجان البحث العلمي على جميع المستويات في تطوير مشاريع بحثية محددة بحيث تصبح هذه المواضيع ذات الأولوية في التمويل. وينطبق هذا المبدأ على الجامعات والمعاهد العلمية أيضاً، حيث تُعتبر المفاضلة أساس التمويل، حتى ولو اقتضى ذلك تحديد عدد معين من الجامعات كجامعات بحثية، وتشجيع الجامعات الأخرى على التركيز على التدريس بشكل رئيسي. وهذا سيتطلب وضع أسس جديدة للترقية العلمية .يتم تحديد الجامعات والأقسام المؤهلة فعلاً لمنح شهادة الدكتوراه استناداً إلى المعايير التالية: أساتذة أكفاء للإشراف، مستلزمات مختبرية لإنجاز البحث، مراجع علمية، مراقبة علمية صارمة، وارتباط علمي مع جامعات من الدول المتقدمة. بناءً على هذه المعايير، يجب تركيز البحث العلمي والدراسات العليا في بعض الجامعات الحكومية دون فرض هذا النظام على الجامعات الأخرى، خصوصاً الجامعات الأهلية، على أن يتم تحديد ذلك وفقاً للمفاضلة بشرط أن تتوفر ما لا يقل عن 20% من موارد الجامعة الأهلية للبحث العلمي.

5- تشجيع البحث العلمي المشترك الداخلي والتعاون العالمي.

- تهدف هذه العملية إلى فرض مبدأ التعاون الحقيقي المشترك كأساس للبحث العلمي، وعلى أساسها يفضل البحث المشترك بين الكليات والأقسام والمراكز لغرض التمويل. ويعتبر ايضاً التعاون العلمي العالمي ومع الجامعات الأوربية والأمريكية وغيرها من جامعات الدول المتطورة هدفاً اساسياً لتطوير مستوى البحوث الوطنية، كما يعتبر التعاون والإشراف المشترك مع العلماء العراقيين الموجودين في خارج البلاد اساساً للنظر في إمكانية تمويل البحث. مع الأخذ بنظر الاعتبار:

- التأكيد على أهمية التعاون العلمي العربي.
- الاستفادة من الكفاءات العراقية في المهجر.
- منع النشر العالمي المشترك القائم على أساس إنتاج "مصانع الأوراق".

6- وضع منظومة تقييم بالاستناد إلى المعاييرالعالمية.

- تقوم الوزارة بمراقبة أداءات البحث العلمي من خلال مؤشرات خاصة بكل موضوع، لا تستند فقط إلى قياس عوامل التأثير للبحوث، بل أيضاً بالاستناد إلى المعايير العالمية الأخرى لأهمية البحوث. يتم ذلك بناءً على درجة التعاون العلمي مع جامعات أو معاهد بحثية مرموقة، ومدى شمولية البحث من حيث عدد الجوانب والمواضيع التي تشملها التقنيات المستخدمة، وأهميتها للاقتصاد الوطني. كما يتم أخذ نتائج التقييمات الخارجية من قبل علماء وخبراء أجانب بعين الاعتبار. علاوة على ذلك، يجب الأخذ بنظر الاعتبار التقنيات التي طورها أو استوطنها البحث، وعدد البحوث التي تم نشرها في المجلات العالمية المتميزة كنتائج لمشروع البحث.

7- مراجعة وتقييم استراتيجية البحث العلمي بصورة دورية

- تقوم هيئة البحث العلمي بمهام الإشراف على تطبيق هذه الاستراتيجية (Re-view Board). كما تقوم دائرة البحث والتطوير بمراقبة تطبيق هذه الاستراتيجية وأهدافها، وتقديم تقرير مفصل للهيئة كل ستة أشهر.

8- إعادة تأسيس مجلس البحث العلمي

وأخيراً، نقترح تحويل هيئة البحث العلمي إلى مجلس البحث العلمي لرسم سياسة البحث العلمي والابتكار والتطوير ونقل التكنولوجيا. ويهدف المجلس إلى إدارة مراكز نوعية للبحث العلمي خارج الجامعات، وتوزيع المهام على مراكز البحث العلمي في الوزارات. كما يشرف على تأسيس حدائق البحوث (Research Parks) وحاضنات التكنولوجيا (Tech-nology Incubators). يرتبط مجلس البحث العلمي برئاسة الوزراء لتنسيق مهام البحث العلمي والتطوير بما يتناسب مع احتياجات عملية التنمية والتطوير.

ونقترح أيضاً تغيير اسم «دائرة البحث والتطوير» إلى «دائرة البحث والابتكار»، لأنّ التطوير لا علاقة له كثيراً بالبحث العلمي الجاري في الجامعات، وإنما يرتبط بالصناعة والزراعة والنفط والري والمواصلات والاتصالات وغيرها من مؤسسات الدولة التي تهمها قضايا التطوير والتطبيق ونقل التكنولوجيا أكثر من الابتكار والاكتشاف والاختراع.

وفي الختام، نود أن نقول إننا وضعنا هذا التصور الاستراتيجي استناداً إلى واقع لمسناه في جامعات العالم المتطورة. حبذا لو ننطلق منها كأساس في مسيرتنا لبناء مؤسسات البحث العلمي والإبداع في عراقنا، وأن تُتخذ كأساس لنقاش موضوعي وعلمي بعيداً عن الطرح الفوقي من «ينبغي» و«يجب» غير المدروس، ليؤدي هذا الحوار إلى صياغة هيكلية جديدة لمؤسسات البحث العلمي والابتكار في العراق.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org